الفن المعاصر

فصلية- علمية- محكمة

العددان (29 -30) صيف 2023

ملف العدد:
خارطة التراث الشعبي في مصر

العددان (29 - 30)

مجلة الفن المعاصر

أكاديمية الفنون

الفن المعاصر

رسالة الفنون من مصر إلى العالم

العددان (29 - 30)

أكاديمية الفنون
ACADEMY OF ARTS

رقم الإيداع
6269 - 2011
الترقيم الدولي
3639 - 1110

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس التحرير
أ.د. غادة جبارة
رئيس أكاديمية الفنون

مدير التحرير
أ.د. مدحت الكاشف

سكرتير التحرير
شيماء توفيق

مستشارو التحرير
حسب الترتيب الأبجدي
أ.د. سمية رمضان
أ.د. فوزية حسن
أ.د. مجدي عبد الرحمن
أ.د. هدى وصفي

المدير الإداري
صفاء عباس

المراجعة اللغوية
إيناس أحمد

الإخراج الفني
د. الشريف منجود

الغلاف بريشة
الفنان إسلام النجدي

شروط وأحكام النشر في المجلة

المواد المنشورة في المجلة تعبر عن رأي كتّابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

ترحب المجلة بأي مداخلات أو تعليقات أو تصويبات على ما ينشر بها من مواد.

يراعي الباحث القواعد العلمية في كتابة البحث.

أن يكون البحث متناسبًا مع طبيعة المجلة البحثية.

أن يكون البحث كاملًا، وجميع أركانه متناسقة مع بعضها البعض.

يتحمل الباحث المسؤولية الكاملة تجاه كل الأمور الواردة في بحثه المقدم، وأن يكون مسؤولًا عن البيانات والمعلومات المرفقة خلاله، وجميع الحقائق العلمية المرفقة داخل البحث.

يرسل المواد إلى المجلة إلكترونيًا بصيغة **word** ما مراعاة تنسيق البحث وتنسيق هوامشه بصورة سلمية.

للمجلة الحق في مراجعة أصحاب المقالات والدراسات لإجراء تعديلات تراها المجلة ضرورية.

المسرح

- نظرية التلقى وإشكالية المعالجة الدرامية — د / أمانى يوسف 11
- دراما العبث عند أرابال — د / عماد العكارى 23
- ملامح التجريب فى المسرح الكويتى — د / عبد الله العابر 41
- دور الوسائل الإعلامية فى الحفاظ على الهوية الثقافية والاجتماعية للش باب — د / نجم راشد 55

السينما

- أثر توظيف الحركة على المحتوى البصرى للفيلم السينمائى — د / شريف عبد الفتاح 73
- الذكاء الصناعى ومستقبل شريط الصوت فى مصر — د/أشرف أحمد 95
- أثر عمارة المكان فى تصميم الفيلم السينمائى — د / سمر بهاء 113
- عمارة منازل القدماء المصريين فى الأفلام الأمريكية — د / دعاء الديب 153
- الدور الإبداعى المتميز للمرأة الأفريقية كمنتجة ومخرجة فى صناعة الفيلم السينمائى — د / نيفين عبد الحميد 201

ملف العدد

- خارطة التراث الشعبي في مصر أ.د. مصطفى جاد 237
- موسيقى أغانى السبوع بمدينة اسنا فى صعيد مصر د / نهلة أبسخرون 265
- فن الأيقونة النشأة والتطور عبر الفنون المسيحية د / نرمين الحوطى 275
- القيم الجمالية للمفردة الحركية ودورها فى بناء الصورة التعبيرية د / محمود صبرى 293
- صياغة معاصرة للألعاب الشعبية على مسرح الطفل د / فادى النبراوى 303
- الدلالة الرمزية للون فى سيرة الأميرة ذات الهمة د / شيماء السنهورى 313
- فن الرقص وارتباطه بالدراما والمسرح فى مصر القديمة د / محمد صلاح الدين 333
- المسرح الإفريقى وإشكاليات الهوية د / سعداء الدعاس347
- تأثيرات الأبعاد الميثولوجية للشخصية الخرافية د / جاسم حسن 375

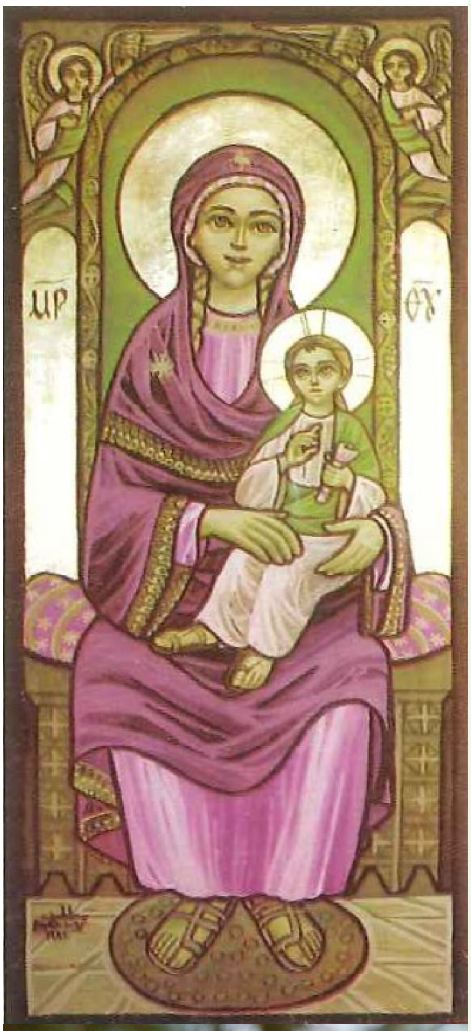

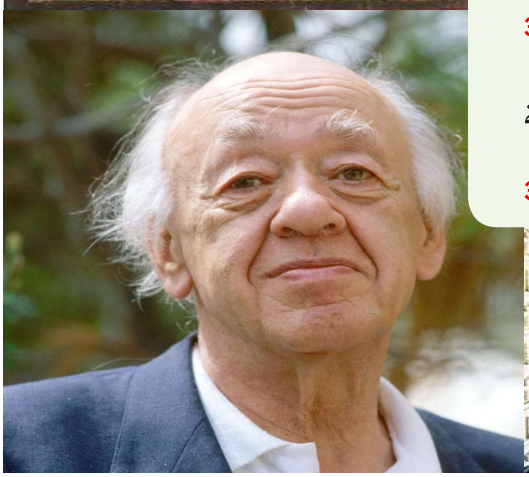

التراث والهوية

أ.د/ غادة جبارة
رئيس التحرير ورئيس أكاديمية الفنون

تهتم الكثير من الجامعات والمؤسسات العلمية بدراسة التراث بوصفه علما يناط به التمثل بمعطياته في بناء ما يعرف بالهوية **Identity** ، والتي يتلخص مفهومها في جعل الشيء هو ذاته وليس غيره –وفقا لتعريف الفيلسوف الفرنسي "أندريه لالاند" في كتابه (العقل والمعيارية)– ومن ثم يمكننا القول بأن الهوية تعزز ترسيخ العلاقة بين الفرد ومجتمعه المحيط وإرثه الإبداعي الذي يمتد إلى تاريخ بدايات الحضارات الإنسانية، وهو ما تتبناه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو). وفي مصر الحديثة، وهي في مرحلة بناء الدولة الحديثة، اهتمت الدولة منذ عام **1959** بإنشاء مركز الفنون الشعبية، والذي تغير مسماه إلى مركز دراسات الفنون الشعبية كمركز بحثي ميداني يسجل تراث الثقافة المصرية بمختلف أشكاله وصوره. وفي عام **1981** آلت تبعيته إلى أكاديمية الفنون متزامنا مع صدور قرار إنشاء المعهد العالي للفنون الشعبية، وهو ما يدل دلالة قاطعة على وعي الدولة بأهمية التراث في حياة الشعوب، ليتحول المعهد والمركز إلى منارة تهدي السبيل إلى الاهتمام بالتراث من أجل تأكيد هويتنا المتفردة، والآن ونحن في بدايات إعادة بناء وتجديد دماء الدولة يزداد اهتمامنا بحفظ التراث وإثارة القضايا البحثية حوله، ويجيء ذلك الاهتمام إيمانا بأهمية التراث بوصفه شاهدا على إبداعات الماضي السحيق، والذي يشكل المصدر الذي يستلهم منه الفن المعاصر إبداعاته، بما تحمله من لغات فنية تعبر عن هويتنا كما تعبر عن تفردنا الحضاري والإبداعي، مما يمكن معه الزعم بأن فنوننا المعاصرة هي امتداد طبيعي للفنون التي تجلت في مهد الحضارات وعبقرية الزمان والمكان اللذين حظيت بهما مصر.

وفي إطار سعينا الدؤوب للحصول على جودة التعليم في مجالاتنا الإبداعية شديدة الخصوصية والتميز قياسا لنظم التعليم الأخرى، فإن لدينا خطة طموحة نسعى لتحقيقها في أكاديمية الفنون بمعاهدها المختلفة، مستندين إلى ما تملكه من بنية تحتية تتمثل في مركز دراسات الفنون الشعبية الذي سيشهد تطويرا ملحوظا ليقوم بدوره كمركز بحثي علمي وميداني وتوثيقي في هذه اللحظات الفارقة في عمر مصرنا الغالية، إلى جانب متحف أكاديمية الفنون للفنون الشعبية الذي يبدأ هذا العام في استقبال الزوار من داخل مصر وخارجها بما يحتوي عليه من محاكيات لتاريخ مصر عبر العصور بين الريف والحضر، والعادات والتقاليد، والحرف اليدوية والطقوس الشعبية، لينقل إلى الأجيال الجديدة إبداعات الماضي ليفخروا به، ولتترسخ في وجدانهم معاني الوطنية والهوية.

التراث والفنون المعاصرة

أ.د/ مدحت الكاشف
مدير التحرير

ثروة كبيرة من الآداب والفنون والقيم الجمالية والعادات والتقاليد والمعارف الشعبية والثقافة المادية توارثتها الأجيال عبر حضارات موغلة في القدم، وقد خلت واندثرت تلك الحضارات مخلفة وراءها تراثا لا يزال شاهدا على التاريخ والزمان والمكان. فنذ وطأت قدماه الأرض، يعمل الإنسان على تعميرها وبناء حضاراتها مسجلا كل تفاصيل حياته وآماله وآلامه وصراعاته من أجل البقاء، ليصبح ما دونه بمثابة لغة التواصل بينه وبين كل الموجودات من حوله، وكتعاويذ طوطمية يناهض بها تلك الظواهر الطبيعية التي لم يصل إلى تفسير محدد لحدوثها، فشكلت اللبنة الأولى لمعتقداته وطقوسه. ولم يكف عن اتخاذ الكهف مكانا يحتمي فيه من كل مخاوفه ممارسا فيه إبداعه التشكيلي عندما حول ذلك الكهف إلى معرض لإبداعاته التشكيلية يؤرخ فيه كل أحداث حياته ليصبح فيما بعد الثروة التي ورثتها الأجيال تلو الأجيال يحاول كل جيل أن يستلهم منها ويضيف إليها، وهو الأمر الذي جعل من التراث عنوانا ودليلا على حضوره الحي وتجليات حياته وإبداعاته، ليكون أيضا بمثابة الحبل السري الذي يربطنا مع إبداعات الأسلاف الذين أخذوا على عاتقهم بناء هويتنا بما تركوه من تراث إبداعي أصبح مرجعا لممارساتنا الإبداعية نستلهم منه فنوننا المعاصرة. لم يقف الأمر عند حد الاستلهام فحسب، بل أيضا التمثل بالأفكار والتصورات التي تترسخ في وجداننا للتمسك بتلابيب هويتنا أكثر وأكثر، خاصة في الأوقات التي نجد فيها أنفسنا في مواجهة تعقيدات حضارتنا المعاصرة التي تحاول بناء أسوار شاهقة تكاد تفصلنا عن ماضينا وتستهلكنا بأشكال تنتمي

للتكنولوجيا أكثر مما تنتمي لإنسانيتنا وتطمس وجودنا، وتحول بيننا وبين تواصلنا مع بعضنا البعض، بل بيننا وبين ماضينا السحيق، تحت دعوى التطور والمدنية والعصرية وتختلط أمامنا الصور والأشكال، وتذوب الحضارات المتباينة في بعضها البعض تحت شعار العالم قرية صغيرة، تسعى بآلياتها لأن تطمس ذلك الجانب المتعلق بجذورنا، وتجعلنا شرهين نهمين في عالم افتراضي لا نعرف فيه أفقا ولا برا نصل إليه لنعيش في متاهات ليس لها بداية أو نهاية، الأمر الذي يصيبنا بالخوف والرعب، لا نجد إلا محاولة الاختباء بالكهف لنجد ثمة أشياء تنتمي للتراث تشد بأيدينا، وتأخذنا إلى بر الأمان. تأتي الفنون في صدارة تلك الأشياء التي تعد بمثابة حائط صد نحتمي فيه من هذا العالم المخيف.

فالفنان المعاصر يجد نفسه مدفوعا إلى اقتفاء أثر القيم الجمالية والمضامين الفكرية والفلسفية والرموز والتكوينات التعبيرية التي تجلت في فنون الأولين وباتت تراثا إبداعيا مؤثرا في كل ما تلاه من إبداع، لما يتمتع به من ثراء وخبرة مؤسسة ومذهلة وعاكسة تلقي بظلالها على كل ممارسة إبداعية لاحقة، الأمر الذي يثير العديد من القضايا والإشكاليات، بل والتحديات التي تواجه الممارسة الإبداعية المعاصرة من جانب، والبحوث الأكاديمية في مجال الإبداع الفني من جانب آخر. وانطلاقا من تلك الإشكالية جاء تركيزنا في هذا العدد على الملف الرئيسي الذي يحوي مجموعة متفردة من البحوث العلمية حول التراث بأشكاله المختلفة، تحاول إثارة القضايا والإجابة على التساؤلات المسكوت عنها في ظل هذا الركام من التطور التكنولوجي الذي يحاول جاهدا قطع الحبل السري الذي يربطنا بتراثنا وماضينا في ظل عالم متغير تداخلت فيه الثقافات وامتزجت بشكل صادم يسعى حثيثا إلى إخفاء الحضور المميز لكل حضارة من الحضارات الإنسانية.

ملف العدد

خارطة التراث الشعبي في مصر

خارطة التراث الشعبي في مصر

أ.د. مصطفى جاد

واكب مصطلح التراث الشعبي مصطلحات أخرى تداخلت معه، مثل: فولكلور- مأثورات شعبية- فنون شعبية- موروث شعبي- إبداع شعبي.. إلخ. وقد اجتهدت الدراسات في ربط كل مصطلح بالمفهوم الذي يشمله. فالفولكلور Folklore هو المصطلح الإنجليزي الذي تم اعتماده من مجمع اللغة العربية، ومقابله العربي: مأثور شعبي (أي الممارسات الشعبية التي لا تزال تمارس حتى الآن) وتراث شعبي (أي التراث الذي كان متداولا واندثر). كما قد يستخدم البعض مصطلح "تراث شعبي" للتعبير عما هو تراثي ومأثور في الوقت ذاته، وهو ما سنعتمده في هذه الدراسة. أما الإبداع الشعبي فيطلق فقط على كل عنصر إبداعي في التراث الشعبي كالغناء والرقص والموسيقى والموال والحكايات.. إلخ. ويُعرف التراث الشعبي في أبسط مفاهيمه بأنه التراث المتداول الذي تبدعه الجماعة الشعبية ويتم تناقله من جيل إلى جيل.

وارتبطت حركة التراث الشعبي المصري بتقسيم هذا التراث لعدة موضوعات، هي: العادات والتقاليد الشعبية- المعتقدات والمعارف الشعبية- الأدب الشعبي- فنون الأداء الشعبي، فنون التشكيل الشعبي والحرف.

وقد تختلف وجهات النظر في تقسيم العلم عند بعض الدارسين، كأن يصنف إلى فنون قولية، وفنون تشكيلية، وفنون أدائية. ومنهم من يقسم المعتقدات الشعبية والتصورات في قسم مستقل، والمعارف والخبرات في قسم آخر،

*عميد المعهد العالي للفنون الشعبية- أكاديمية الفنون

ومنهم من يخصص قسما للثقافة المادية التي تتضمن الحرف.. إلخ. غير أن موضوع التراث الشعبي لا يخرج بحال عن هذه الموضوعات.

ومنذ إعلان المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) عن اتفاقية «صون التراث الثقافي غير المادي» في عام 2003، تصدر مصطلح «التراث غير المادي»Intangible heritage الدراسات العلمية في مجال "التراث الشعبي" على مستوى العالم ومن بينها مصر. وبالنظر إلى تصنيف اليونسكو للتراث غير المادي، سنجد أنه لا يخرج في تعريفه وتقسيماته التي أوردناها، إذ يرد في الاتفاقية أن التراث غير المادي هو "الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية، التي تعتبرها الجماعات والمجموعات، وأحيانا الأفراد، جزءا من تراثهم الثقافي. وهذا التراث الثقافي غير المادي المتوارث جيلا عن جيل، تبدعه الجماعات والمجموعات من جديد بصورة مستمرة بما يتفق مع بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بهويتها والشعور باستمراريتها، ومن ثم يعزز احترام التنوع الثقافي والقدرة الإبداعية البشرية. وعلى ضوء هذا التعريف صنفت الاتفاقية «التراث الثقافي غير المادي» إلى المجالات التالية:

(أ) التقاليد وأشكال التعبير الشفهي، بما فى ذلك اللغة كواسطة للتعبير عن التراث الثقافي غير المادى.

(ب) فنون وتقاليد أداء العروض.

(ت) الممارسات الاجتماعية والطقوس والاحتفالات.

(ث) المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون.

(ج) المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية[1].

توازي هذه التقسيمات ما أوردناه من تقسيمات للتراث الشعبي، فتقاليد وأشكال التعبير الشفهي تشمل موضوع «الأدب الشعبي»، وفنون وتقاليد أداء العروض هي ما قصدناه بموضوع «فنون الأداء الشعبي» والممارسات الاجتماعية والطقوس تشمل «العادات والتقاليد»، والمعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون تشمل موضوع «المعتقدات والمعارف الشعبية»، أما المهارات المرتبطة بالفنون الحرفية التقليدية فتوازي ما قصدنا به موضوع « فنون التشكيل الشعبي والحرف».

وعلى هذا النحو، تشير حركة البحث في موضوع التراث الشعبي في مصر إلى أننا نساير الاتجاهات الدولية في تصنيف العلم. وقد استطاعت مصر أن تسجل «السيرة الهلالية» كعنصر شعبي على قائمة اليونسكو للتراث غير المادي، كما شهدت مصر عدة ورش عمل للتدريب على تنفيذ هذه الاتفاقية، وكذا المشاركة في مشروع التراث المتوسطي الحي المرتبط بالاتفاقية خلال عام 2012 [2].

أما النشاط المصري حول جمع وتوثيق التراث الشعبي، والمؤسسات التي تتعامل مع هذا التراث جمعا وتوثيقا وإبداعا واستلهاما وتعليما، فسوف نحاول أن نعرض له في الفقرات التالية في محاولة للوقوف على حركة الوضع الراهن

لتراثنا الشعبي المصري.

1-حركة الجمع الميداني:

بحث التراث الشعبي هو بحث يقوم في الأساس على جمع المادة الميدانية لهذا التراث من الجماعات كل في بيئته، ومن ثم فإن عمليات الجمع الميداني مرتبطة بمنهج علمي قائم على أدلة للجمع الميداني تحتوي على أسئلة مصنفة تعين الباحث على جمع مادته من الإخباريين والرواة. وعلى مدار أكثر من نصف قرن شهد الوسط العلمي صدور عدة أدلة للجمع الميداني في شتى مجالات التراث الشعبي تقريبا[3]. يستعين الباحثون الأكاديميون بهذه الأدلة عادة لجمع مادتهم العلمية جمعا منظما، وقد يستعين بها غير الأكاديميين في جمع مادتهم أيضًا.

كما ارتبطت حركة الجمع الميداني للتراث الشعبي المصري باستخدام تقنيات معينة كالمسجل الصوتي والكاميرا الفوتوغرافية والفيديو. وقد تطورت حركة الجمع بتطور هذه الأدوات مما نتج عنه تضاعف المادة الميدانية التي تم جمعها، فخلال عقود الخمسينيات والستينيات كانت حركة جمع المادة الميدانية -على قدر أهميتها- قليلة مقارنة بما تم جمعه بعد ذلك في عقود الثمانينيات والتسعينيات والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين حتى الآن. نظرا لانتشار أجهزة التسجيل والتصوير ورخص ثمنها وعلو جودتها. فأصبح لدى المراكز المتخصصة والأفراد مئات الآلاف من الساعات الصوتية والصور الفوتوغرافية والمواد الفيلمية. وعلى هذا النحو تحتوي العديد من المؤسسات المصرية، فضلا عما يحتفظ به الأفراد، بآلاف الساعات الصوتية والفيديو، وآلاف المواد

* الأستاذ المساعد بقسم هندسة المناظر- معهد السينما- أكاديمية الفنون

المصورة والمدونة، والتي تم جمعها ميدانيا من مختلف أنحاء مصر. ولا توجد لدينا حتى الآن إحصاءات دقيقة أو غير دقيقة تكشف عما تحتويه مصر من المواد الميدانية التي تم جمعها خلال نصف القرن الماضي على المستويين الرسمي وغير الرسمي.

أما الوضع الراهن لحركة النشر العلمي -الببليوجرافي- للتراث الشعبي القائم على الجمع الميداني، فإن آخر إحصائية مسحية قمنا بها من خلال دراستنا حول «أطلس دراسات التراث الشعبي في مصر»[4] في عام 2005 كشفت عن بعض المؤشرات التى أمكننا استنتاجها فيما يخص حركة الجمع الميداني في دراسات التراث الشعبي فى مصر، في مقدمتها أن عدد الدراسات الميدانية المصرية المنشورة منذ عام 1900 حتى عام 2004 بلغ عدد 827 دراسة شكلت 28 % من مجمل دراسات الفولكلور المصري، على حين شكلت الدراسات النظرية نسبة 78 %، وعند فحصنا للدراسات الميدانية المنشورة، أمكننا ملاحظة عدة مستويات فى الرصد الميداني للدراسات على النحو التالي:

الأول: دراسات اعتمد أصحابها -جيل الرواد خاصة- على خبراتهم الشخصية فى ملاحظة الظواهر الشعبية التى عايشوها ثم كتبوا عنها (أمثال أحمد تيمور، ونعمات أحمد فؤاد، وأحمد آمين).

الثاني: دراسات اعتمد أصحابها على مادة ميدانية جمعها آخرون، أو محفوظة بالمتاحف الشعبية.

الثالث: دراسات استعان أصحابها بخبراتهم الشخصية فى جمع المادة تدوينا أو تصويرا دون الاعتماد على أدوات علمية فى الجمع والرصد.

الرابع: دراسات استخدم أصحابها مناهج وأدوات الجمع الميداني العلمية من أدلة ميدانية وأجهزة متخصصة فى رصد وتوثيق المادة العلمية.

نتصور أن الدراسات الأجنبية -غير المترجمة- قد تغير من خارطة الدراسات الفولكلورية المنشورة فى مصر، ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة إلى مشروع مستقل يهدف إلى ترجمة ما كُتب عن التراث الشعبي المصري فى المصادر والمراجع الأجنبية، وبخاصة الأوروبية والأمريكية. وقد كشفت البيانات التي قمنا بتوثيقها عن حركة نشر دراسات التراث الشعبي الميدانية عن عدة مؤشرات جغرافية وزمنية على النحو التالي:

نتصور أن الدراسات الأجنبية -غير المترجمة- قد تغير من خارطة الدراسات الفولكلورية المنشورة فى مصر، ومن ثم فإن هناك حاجة ملحة إلى مشروع مستقل يهدف إلى ترجمة ما كُتب عن التراث الشعبي المصري

وأبرزت النتائج الأولية تشير إلى أن الأطروحات الجامعية تعد من أكثر الأوعية التى اهتمت بتحديد وحدة المكان فى الجمع الفولكلوري (36% من مجموع الدراسات) يليها أبحاث المؤتمرات ثم المقالات والكتب المنشورة.

1-1 الإطار الجغرافي:

عند تحليلنا للبيانات الخاصة بنشر دراسات التراث الشعبي القائمة على الجمع الميداني وجدنا أن نسبة الدراسات التى اهتمت ببحث الفولكلور فى مصر عامة –دون تحديد لمنطقة أو محافظة بعينها– مثلت أعلى نسبة فى التوزيع الكارتوجرافي، تليها الدراسات التي تمت فى محافظة القاهرة، ثم مناطق الحدود: سيناء– مطروح– أسوان. ولم تحظ مدن القناة عامة: بور سعيد– السويس– الإسماعيلية بالاهتمام البحثي الميداني مقارنة بالمحافظات الأخرى، حيث تعد من أقل المحافظات دراسة رغم شهرة مدن القناة على المستوى الدولي بتقديمها لنماذج فريدة من الفنون الشعبية الغنائية والراقصة، ورغم ما يحفظه أهلها من مأثورات شعبية غنية حول فولكلور البحر.

تجدر الإشارة إلى أن عدم تناول مركز أو قرية معينة ميدانيا لايعني –بالضرورة– أن هناك قصورًا فى الاهتمام بها أو أنه يجب أن تجمع منها مادة فى المستقبل، إذ قد يعبر الجمع الميداني لقرية أو مركز ما عن مجموعة قرى ومراكز مجاورة.

كما لاحظنا تباين نسب المعالجة الميدانية الجغرافية للدراسات، حيث قد نجد دراسة متعمقة فى مستوى الماجستير أو الدكتوراه فى موضوع معين فى محافظة معينة، ونجد المعالجة الميدانية الجغرافية نفسها فى مستوى البحث المنشور أو النص الميداني فى مقال. مما جعلنا نرصد مؤشرات إحصائية في كل محافظة لمستوى المعالجة النوعي دون التدخل –بطبيعة الحال– في المستوى العلمي أو التقييمى للدراسات. وأبرزت النتائج الأولية تشير إلى أن الأطروحات الجامعية تعد من أكثر الأوعية التى اهتمت بتحديد وحدة المكان فى الجمع الفولكلوري (36% من مجموع الدراسات) يليها أبحاث المؤتمرات ثم المقالات والكتب المنشورة.

2-1 الإطار الزمني:

أما الإطار الزمني فيشير إلى نمو ملحوظ على المستوى الكمي فى نشر دراسات التراث الشعبي الميدانية منذ مطلع القرن العشرين، وإن كانت البيانات تشير إلى أن عقد الستينيات يمثل البداية الحقيقية فى الانتشار والبحث الميداني، حيث لم تتجاوز الدراسات الميدانية منذ مطلع ق20 حتى عقد الخمسينيات (24 دراسة)، على حين سجل عقد الستينيات 86 دراسة ليستمر التصاعد وليبلغ زروته فى

عقد التسعينيات، والذى يشير إلى مرحلة ثرية فى تاريخ الحركة الفولكلورية من حيث النشر والبحث الميداني، وإصدار المطبوعات المتخصصة، وعقد المؤتمرات العلمية، وإجازة الأطروحات الجامعية، ومن ثم فقد مثل عقد التسعينيات قمة الاهتمام الميداني فى بحث التراث الشعبي على مستوى مختلف المؤسسات الجامعية والبحثية، ومختلف موضوعات الفولكلور فى الوقت ذاته (42 % من مجمل الدراسات الميدانية التى قمنا بتوثيقها حتى عام 2004)، ويعود ذلك لازدهار حركة النشر بعد التقدم التقني في برامج الكمبيوتر من ناحية، وارتباط عقد التسعينيات بالنزعة العالمية والمحلية على السواء فى الاهتمام بالتراث الشعبي وتوثيقه. أما مطلع ق21، فيشير إلى السنوات من 2000 حتى 2004، وقد سجلت هذه السنوات 87 دراسة ميدانية، وهو مؤشر طيب نسبيا، ويؤكد على النمو المطرد فى بحث ورصد المأثورات الشعبية، إذا ما استكملنا رصد الإنتاج الفكري حتى عام 2015.

2-المؤسسات ذات العلاقة بالتراث الشعبي المصري:

وإذا ألقينا نظرة سريعة على المؤسسات المصرية سواء الحكومية أو غير الحكومية ذات العلاقة بالتراث الشعبي، سنجد أنها متعددة ومتنوعة، ولكل منها وظيفة محددة، كمؤسسات الجمع والتوثيق والبحث، والمؤسسات التي تقوم على تعليم التراث الشعبي ومناهجه، ومؤسسات العرض ومؤسسات المتابعة والتوجيه.. إلخ. وسوف نلقي الضوء في الفقرات التالية على هذه

المؤسسات وعلاقاتها التشعبية، التي تتداخل بين كونها حكومية أو غير حكومية، وتتشابه أو تتكامل فيما بينها من حيث الشكل أو الوظيفة.

2-1 مؤسسات الجمع والتوثيق والبحث:

وهي مجموعة المؤسسات التي يقوم عملها على جمع المادة الشعبية وتوثيقها ودراستها وإتاحتها لجمهور الباحثين والجمهور العام، ويأتي في مقدمة تلك المؤسسات «مركز دراسات الفنون الشعبية» التابع لأكاديمية الفنون (المعهد العالي للفنون الشعبية). وقد تأسس المركز فى أواخر عام 1957 بإشراف المرحوم رشدي صالح، وهو المركز العلمي الأول على المستوى العربي، وقد ضم منذ تأسيسه نخبة من الباحثين والدارسين الذين يمثلون خبرات متعددة. وفي عام 1981 صدر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء المعهد العالي، وضُم إليه مركز دراسات الفنون الشعبية. وقد تم نقل المركز من مكانه الأصلي بالتوفيقية إلى مبنى أكاديمية الفنون ليصبح لدينا في الأكاديمية ثلاث مؤسسات كبرى تحت اسم المعهد العالي للفنون الشعبية: المبنى التعليمي للمعهد، ومركز دراسات الفنون الشعبية، ومتحف الفنون الشعبية الذي سنتحدث عنه في السطور التالية. وقام المركز منذ تأسيسه بمسح علمي للتراث الشعبي لعدد من المحافظات ضمت مختلف نواحي التراث الشعبي[3]، وحُفظت هذه المادة الشعبية المهمة فى أرشيف المركز الصوتي فضلا عن المادة المصورة بالفيديو والفوتوغرافيا إلى جانب الدراسات والتقارير البحثية. ويحتوي المركز متحفًا متخصصًا للفنون الشعبية سيأتي ذكره عند حديثنا عن متاحف التراث الشعبي.

أما المؤسسة الثانية، التي تقوم أيضًا بجمع وتوثيق وبحث التراث الشعبي فهي «أطلس المأثورات الشعبية المصري»، والأطلس إدارة عامة من إدارات الهيئة العامة لقصور الثقافة تأسست في عام 1992، تضم عددا كبيرا من الباحثين المدربين، وتقوم على جمع التراث الشعبي بأنواعه وفق أدلة علمية للجمع الميداني، تُشرف عليه لجنة من أساتذة التراث الشعبي فى مصر. وقد درس معظم الباحثين بالأطلس لمدة سنتين دراسيتين بالمعهد العالي للفنون الشعبية، وحصل كل باحث على دبلوم الدراسات العليا بعد اجتيازه اختبارات المعهد بنجاح. وفور تخرجهم تم توزيعهم على المواقع الثقافية بمحافظات الجمهورية لجمع المادة العلمية للأطلس. ومنهم من استكمل دراساته العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه. وقد أنجزت المؤسسة أطلسين اثنين هما «أطلس الخبز» وأطلس «الموسيقى الشعبية»[4].

ويدخل في هذا الإطار أيضا «المركز الحضاري لعلوم الإنسان والتراث الشعبي» التابع لجامعة المنصورة الذي تأسس في عام 1995 وتقوم وظيفته في المقام الأول على إعداد الدراسات والأبحاث والمعلومات المتعلقة بالأنثروبولوجيا والتراث الشعبي. أما إدارة الفنون الشعبية التي تأسست في عام 2000 كوحدة تابعة للمركز القومي للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية بوزارة الثقافة، فتختص وظيفتها في توثيق الفنون الشعبية عامة من خلال ما يكتب فى الصحف والجرائد، ومن ثم فهي بعيدة عن توثيق المواد

الميدانية، غير أن الإدارة أسهمت في إصدار بعض الدراسات المتخصصة في التراث الشعبي المصري، فضلا عن إنشاء مجلة متخصصة في فنون الفرجة الشعبية صدر منها عددان.

وهناك بعض المؤسسات التي يدخل التراث الشعبي كأحد وظائفها البحثية مثل "المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذي تأسس في عام 1959، ويمثل هيئة مستقلة علمية متخصصة فى البحوث الاجتماعية والجنائية، حيث يقوم بأبحاث ميدانية لجمع التراث الشعبي ودراسته ضمن مهامه الأخرى. وفي الإطار نفسه هناك "مركز البحوث والدراسات الاجتماعية" التابع لكلية الآداب- جامعة القاهرة، والذي تأسس في عام 1996، وهو وحدة ذات طابع خاص تقوم بإجراء البحوث والدراسات الاجتماعية، النظرية والتطبيقية، التى ترتبط بالمجتمع المصري. ومن بينها دراسة التراث الشعبي الذي أنجز فيه المركز عشرات الدراسات الميدانية والمشاريع المهمة في المجال، ولعل أهمها مشروع "التراث والثقافة الشعبية والتغير الاجتماعي"، وكذا إعداد الببليوجرافيات المتخصصة. ويدخل في هذا المجال أيضا "المركز القومي لتوثيق التراث الحضاري والطبيعي" التابع لمكتبة الإسكندرية والذي أُنشئ في عام 1999 من أجل توثيق التراث الحضاري والطبيعي فى مصر وإتاحته عن طريق قواعد المعلومات ومواقع الإنترنت، ويدخل التراث الشعبي ضمن اهتمامات المركز في قسم التراث الحضاري، ومن ثم يهتم بجمع وتوثيق التراث الشعبي المصري من خلال تكوين قاعدة بيانات شاملة مسجلة على الوسائط المتعددة. وتشمل قاعدة البيانات مزيجا متجانسا من المعلومات والصور والأفلام التسجلية الخاصة بالتراث الشعبي المصري من عادات وتقاليد وأدب وفنون عرض وحرف شعبية.. إلخ. وقد أصدر المركز «مكنز الفولكلور»[5] الذي يعد أول مكنز عربي في توثيق التراث الشعبي وقد اعتمدته منظمة الأليكسو كأهم مصدر لتوثيق التراث اللا مادي العربي من خلال حصوله على جائزة الأليكسو في عام 2014.

> هناك مؤسستين تقومان بهذه الوظيفة الأولى هي «لجنة الفنون الشعبية» التابعة للمجلس الأعلى للثقافة، والتي تأسست في عام 1955، وقد تغير اسمها مؤخرًا لتصبح «لجنة الفنون الشعبية والتراث الثقافي غير المادي"

أما أحدث المؤسسات البحثية المصرية فهو «مركز الدراسات الشعبية» التابع لكلية الآداب جامعة القاهرة، حيث أصدر رئيس جامعة القاهرة في عام 2015 قرارًا بإنشاء مركز علمي تابع لكلية الآداب بالجامعة يهتم بالدراسات الشعبية المصرية والعربية. والمركز هو وحدة ذات طابع خاص تسعى إلى القيام بالدراسات

الشعبية الميدانية؛ والتنسيق بين معاهد ومراكز الدراسات الشعبية في العالم العربي، من أجل استجلاء العناصر والروافد المشتركة بين التراث الشعبي العربي بشكل عام، فضلا عن جمع المادة الشعبية وتوثيقها. كما سيقوم المركز بعمل مشروعات علمية حول بعض القضايا الاجتماعية المرتبطة بالتراث الشعبي، ونشر ما سيتم جمعه وتوثيقه في مجلدات أو عبر أفلام وثائقية، وتسويقها داخليا وخارجيا، إضافة إلى إصدار مجلات علمية محكمة وعقد مؤتمرات علمية لمتابعة الجديد في المجالات البحثية المرتبطة بالتراث الشعبي، والاهتمام بالرواة الشعبيين وتسجيل إبداعاتهم وتوثيقها.

2-2 مؤسسات التخطيط والتوجيه:

نعني بها المؤسسات المهتمة بالتراث الشعبي في إطار وظيفة محددة تقوم على وضع التصورات للمجال والتخطيط له ومتابعة ما يتم فيه، من خلال أساتذة وخبراء في المجال.

هناك مؤسستين تقومان بهذه الوظيفة الأولى هي «لجنة الفنون الشعبية» التابعة للمجلس الأعلى للثقافة، والتي تأسست في عام 1955، وقد تغير اسمها مؤخرًا لتصبح «لجنة الفنون الشعبية والتراث الثقافي غير المادي" لتواكب الاتجاه العالمي في ترسيخ مصطلح "التراث غير المادي" الذي أقرته اليونسكو. وتضم اللجنة أساتذة وخبراء في مجال التراث الشعبي بجميع تخصصاته، ويقوم نشاطها الحالي على وضع الخطط والتصورات للنهوض بحركة التراث الشعبي المصري دراسة وإبداعا من خلال ندواتها العلمية والفنية والمؤتمرات والمعارض التى تنظمها. أما المؤسسة الثانية فهي شعبة الفنون التابعة للمجالس القومية المتخصصة، والتي أُنشئت في عام 1979 وتقوم بدراسة واقتراح السياسات العامة لتنمية الفنون عامة ومن بينها الفنون الشعبية. ودراسة واقتراح الخطط العلمية المتعلقة بها. وقد أُلغيت المجالس القومية المتخصصة ومن ثم شعبة الفنون بعد ثورة 25 يناير.

2-3 مؤسسات نشر التراث الشعبي:

وتشمل المؤسسات المتخصصة في نشر التراث الشعبي عامة والإعلام عنه سواء أكان ذلك من خلال الكتاب المطبوع أو الدورية المتخصصة أو وسائل الإعلام السمعية والبصرية. ويأتي في مقدمة هذه المؤسسات «مجلة الفنون الشعبية» التابعة للهيئة المصرية العامة للكتاب. وقد أسس المجلة الأستاذ الدكتور عبد الحميد يونس في عام 1965،

> وفي مجال الإعلام عن التراث الشعبي المصري بالوسائل السمعية والبصرية تحفل مكتبة الإذاعة والتليفزيون التابعة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون بوزارة الإعلام بآلاف الساعات والبرامج التي توثق للتراث الشعبي المصري.

وهي مجلة فصلية متخصصة فى مجالات التراث الشعبي المصري والعربي والعالمي، وتنشر المقالات والبحوث والنصوص وعروض الكتب التى تعرف بهذا التراث ومناهجه، فضلا عن الترجمات والببليوجرافيات والكشافات. وقد تعرضت المجلة للتوقف 16 عامًا منذ عام 1971 حتى عام 1987، غير أن القائمين عليها استطاعوا إعادتها مرة أخرى واستكمال أعدادها في التسلسل نفسه، وما زالت تصدر حتى الآن بالتعاون مع الجمعية المصرية للمأثورات الشعبية وقد أوشكت على صدور عددها المائة في عام 2015.

وفي مجال نشر الكتب هناك «سلسلة الدراسات الشعبية» التابعة لإدارة النشر بالهيئة العامة لقصور الثقافة، وتقوم على إصدار الدراسات الخاصة بالتراث الشعبي في مختلف مجالاته بأقلام المتخصصين في المجال. وقد صدر منها حتى الآن أكثر من 160 كتابًا في مجالات العادات والمعتقدات والمعارف الشعبية، والأدب الشعبي وفنون العرض، والحرف الشعبية. وتعود أهمية هذه السلسلة لكونها تجتذب المتخصصين من الأكاديميين وغير الأكاديميين لنشر دراساتهم في مجالات التراث الشعبي المختلفة، وتخضع المواد المنشورة للتحكيم العلمي. ومن ثم فالسلسة تحظى بانتشار واسع نظرًا لمضمونها العلمي الرفيع من ناحية، وجودة طباعتها من ناحية ورخص ثمنها من ناحية أخرى.

كما يدخل ضمن هذه النوع من المؤسسات «المركز القومي لثقافة الطفل» التابع للمجلس الأعلى للثقافة بوزارة الثقافة. وهذا المركز أُنشئ في عام 1980 ويدخل ضمن اهتماماته إجراء دراسات وأبحاث حول ثقافة الطفل المصري، وقد صدر عن المركز عدة دراسات مهمة حول التراث الشعبي المتعلق بالطفل كالحكايات والأغاني الشعبية فضلا عن ببليوجرافيا متخصصة في التراث الشعبي والطفل. أما المركز القومي للسينما التابع لوزارة الثقافة فقد تأسس في عام 1980 ويقوم على نشر الثقافة السينمائية، ومن بينها مجموعة متميزة من الأفلام الوثائقية حول التراث الشعبي المصري في مختلف فروعه.

وفي مجال الإعلام عن التراث الشعبي المصري بالوسائل السمعية والبصرية تحفل مكتبة الإذاعة والتليفزيون التابعة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون بوزارة الإعلام بآلاف الساعات والبرامج التي توثق للتراث الشعبي المصري، ومن بينها تسجيلات نادرة لمبدعين شعبيين في مختلف المجالات كالسير الشعبية وفنون الموال والأغاني والقص الشعبي، فضلا عن الدراما الإذاعية والتليفزيونية التي استلهمت عناصر التراث الشعبي كحكايات ألف ليلة وليلة، والسيرة الهلالية، وسيرة الأميرة ذات الهمة وغيرها. ناهيك عن آلاف الساعات التي سجلت الحرف التقليدية والعادات الشعبية والمعتقدات بالمواسم المختلفة، ومئات الظواهر الشعبية التي تتبعها القائمون على هذا القطاع في عشرات المناطق الثقافية وقاموا بتسجيلها، مما شكل مادة قد لا نجد مثيلا لها في أي مؤسسة أخرى. ويحتاج هذا القطاع إلى

جهد مؤسسي مستقل لحصر الإنتاج الفكري والإبداعي المتعلق بالتراث الشعبي الموجود به، وذلك منذ إنشاء الإذاعة في عام 1934 والتليفزيون في عام 1960.

2-4 جمعيات التراث الشعبي:

ترتبط مؤسسات التراث الشعبي في مصر بالعديد من الجمعيات الأهلية التي تتفاوت نشاطاتها تبعا لقدرة كل جمعية على الاستمرار والأداء في إطار التنشيط المجتمعي. ومن ثم سنشير هنا لبعض هذه الجمعيات التي برز دورها في المجال، ونبدأ بأحدثها وهي «الجمعية المصرية للمأثورات الشعبية» التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية بالقاهرة، والتي أُشهرت عام 2000 برقم 1434. وتتصدر مهام هذه الجمعية مسؤلية جمع وتصنيف ودراسة المأثورات الشعبية بجميع أنواعها بغرض الحفاظ عليها وحمايتها وإتاحتها للمبدعين والمتخصصين. وقد تم تسجيلها دولياً من قبل اليونسكو. وأسهمت في إقامة دورات تدريبية وورش عمل ثقافية وعلمية فى مجال التراث الشعبي، كما أسهمت في عدة مشاريع مهمة كتوثيق السيرة الهلالية بالاشتراك مع مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي، ومشروع المرأة حافظة للتراث، ومشروع توثيق «فنون التللي» وغيرها.

ومن بين الجمعيات الفاعلة في المجال أيضا «جمعية أصاله لرعاية الفنون التراثية والمعاصرة» التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية بإدارة وسط القاهرة، والتي تأسست في عام 1994، وتهدف إلى الحفاظ على الثروة القومية من المنتجات الحرفية التقليدية، وتنظيم المهرجانات والمعارض الحرفية التراثية، فضلا عن التدريب على بعض الفنون الحرفية كالنسيج اليدوي والخيامية وأعمال الخزف والمشغولات النسوية الفنية والمشغولات النحاسية والحلي.. إلخ، وقد أصدرت الجمعية موسوعة الحرف التقليدية في عدة كتب.

كما يحفل هذا القطاع بعدة جمعيات مهمة في عدة محافظات بمطروح وسيناء وأسوان والوادي الجديد والبحر الأحمر وسوهاج وأسيوط والدلتا المصرية.. إلخ. وتختص كل جمعية بتوثيق تراث المحافظة أو المنطقة الثقافية التابعة لها، ونشر هذا التراث خاصة من خلال منتجات الحرف التقليدية. وسنشير لبعض النماذج على نحو ما نجده في «جمعية الحفاظ على التراث النوبي» التي تأسست في عام 1992 بقسم الجمعيات بمديرية الشئون الاجتماعية بأسوان. وهي جمعية أهلية متخصصة فى المحافظة على كافة نواحي التراث النوبي ومحاولة إحياء ما اندثر منه، وتهتم بالتراث النوبي ببلانة والنوبة وأسوان والمواقع النوبية. ومن ثم فإن نشاطها مميز في جمع وتوثيق التراث النوبي، وإحياء اللغة النوبية لدى الجيل الجديد بالتعاون مع مركز الدراسات النوبية والتوثيق بالقاهرة وفرع الخرطوم وفرع لندن.

أما «جمعية التراث السيناوي» التابعة لمديرية الشئون الاجتماعية، فقد تأسست في عام 1990 من أجل جمع وتوثيق وتصنيف وحفظ التراث السيناوي وعرض المقتنيات المادية. وإصدار مطبوعات وكتب ونشرات للتعريف بالتراث بصفة عامة، والتراث السيناوي بصفة خاصة وإنشاء

متحف لتراث سيناء وإنتاج أنواع مستنسخة ومطوره من التراث لتسويقه لصالح الجمعية.

لا نستطيع ضمن حديثنا عن هذا القطاع أن نغفل الدور المهم للإدارة المركزية للأسر المنتجة، وكذا جمعية التدريب المهني والأسر المنتجة التي تأسست في عام 1960، وهي تابعة للشئون الاجتماعية، والتي تشجع على إنتاج منتجات حرفية يدوية عن طريق تحويل الأسرة إلى وحدة إنتاجية، وتحويل الخامات البيئية إلى منتجات صناعية. كما تقوم على تدريب شباب الخريجين وطلبة الجامعات والمتسربين من التعليم الأساسي على المهن المختلفة (النجارة- الجلود- الصدف- الخياطة والتفصيل- الأشغال الفنية،.. إلخ) عن طريق المعارض الدائمة ضمن أنشطة الجمعية، ويتم التدريب عن طريق مراكز التدريب بجامعة القاهرة بكليات الحقوق، والتجارة، ودار العلوم، ومدينة الطلبة.

وينتظر المجال أيضًا إشهار جمعية جديدة تحمل اسم «الجمعية المصرية العربية للمأثورات الشعبية» تهدف أول ما تهدف إلى الكشف عن المشتركات الشعبية العربية، وذلك بالتعاون مع المشتغلين والمنشغلين بالتراث الشعبي في جميع الدول العربية.

2-5 متاحف التراث الشعبي:

يحفل هذا القطاع بجانب مهم في مجال توثيق العناصر المادية للتراث الشعبي في مصر ويرتبط كغيره بقطاعات متعددة بالدولة كمراكز الأبحاث والمؤسسات التعليمية والجمعيات الأهلية فضلا عن المتاحف الخاصة. ويحمل مسميات متعددة غير أنه يشتمل على مقتنيات التراث الشعبي المصري سواء المندثرة أو التي لا تزال متداولة. والحق فنحن لا نستطيع أن نقدم حصرًا شاملا لهذا القطاع لتشعبه، وعدم وجود آليات علمية لرصده. ومن ثم سنعرض لبعض من هذه المتاحف ذات العلاقة المباشرة بالمجال، ويأتي في مقدمتها «متحف الفنون الشعبية بالقاهرة» والذي يتبع مركز دراسات الفنون الشعبية الذي أشرنا إليه ضمن مؤسسات جمع وتوثيق التراث الشعبي، وقد واكب هذا المتحف إنشاء المركز في عام 1957، ويضم مقتنيات التراث الشعبي من أزياء وحلي للمرأة وزينتها، فضلا عن أدوات الموسيقى التقليدية كالربابة والسمسمية وآلات النفخ، والإيقاع، ومنتجات الحرف الشعبية على اختلافها كالفخار والكليم والخوص والحصير والزجاج.. إلخ، وما

> أما «المتحف الإثنوجرافي» الذي يتبع الجمعية الجغرافية المصرية بالقاهرة فقد أُنشئ في عام 1917 وتعود فكرة إنشائه عندما بعث الخديوي إسماعيل الجيوش المصرية لاكتشاف منابع النيل فى أفريقيا.

> أما «متحف الفرافرة» بالوادي الجديد فيمثل نموذج المتاحف الخاصة، حيث إنه ملكية خاصة للفنان بدر عبد الغني، أُنشئ في عام 1985 على هيئة بيت واحاتي بسيط بخامات البيئة المحلية.

يتعلق بالأدوات التقليدية للحياة اليومية، وقد تم جمع هذه المقتنيات من مختلف المحافظات المصرية، ويعد أقدم المتاحف المتخصصة في المجال. غير أن موقع المتحف بأحد العمارات القديمة وسط المدينة، أضر كثيرًا بالمقتنيات وطريقة عرضها، حيث تكدست في غرفتين فقط للتخزين والعرض. وقد شرعت أكاديمية الفنون في إنشاء مبنى جديدًا للمتحف في مواجهة المعهد العالي للفنون الشعبية، والمبنى الجديد لمركز دراسات الفنون الشعبية، ويتم الآن -أثناء كتابة هذه الدراسة- نقل مقتنيات المتحف إلى المبنى الجديد لمركز الفنون الشعبية لحين افتتاح المتحف قريبا إنشاء الله.

أما «المتحف الإثنوجرافي» الذي يتبع الجمعية الجغرافية المصرية بالقاهرة فقد أُنشئ في عام 1917 وتعود فكرة إنشائه عندما بعث الخديوي إسماعيل الجيوش المصرية لاكتشاف منابع النيل فى أفريقيا، وأرسل مجموعة من العلماء مع الجيش لاكتشاف مظاهر الحضارة فى بلدان وادي النيل. وقد عادت الحملة والعلماء بعد أن حملوا معهم مقتنيات عن بعض العادات والتقاليد الخاصة بتلك البلدان، وتم جمعها في هذا المتحف الذى يحتل الدور الأول من الجمعية ويشكل خمس قاعات متخصصة فى التراث الشعبي المصري والأفريقي، لعل أهم ما يربط منها بالتراث الشعبي قاعة «الهوايات والتقاليد المصرية»، والتي تشمل العديد من عناصر التراث الشعبي كأدوات التدخين، والألعاب الشعبية، ونماذج من الأزياء التقليدية، والحلي. كما يبرز في هذه القاعة بعض المقتنيات النحاسية والفضية وأعمال الصدف، وبعض التمائم. وتعد مقتنيات هذا المتحف ذخيرة مهمة للباحثين في التراث الشعبي عامة. وهذا المتحف على أهميته فهو -كسابقه- لم يحظ بالإعلام الذي يليق به وما يحتويه من مقتنيات.

ويدخل في هذا الإطار أيضا «المتحف الزراعي» بقسم المجتمع الريفي التابع لوزارة الزراعة الذي أُنشئ في عام 1929 بغرض نشر المعلومات الزراعية والاقتصادية فى البلاد وتسجيل تاريخ الزراعة عبر تاريخها الطويل منذ عصور ما قبل التاريخ حتى العصر الحديث، غير أن المتحف يضم مجموعة متميزة من الأزياء الشعبية من مختلف البيئات المصرية، فضلا عن توثيقه للحرف التقليدية كالخوص والسجاد والزجاج،

والحياة اليومية كالمقهى الشعبي وفنون الفرجة وعادات الزواج وغيرها من مظاهر التراث الشعبي التي قد لا ينتبه البعض إلى وجودها بهذا المتحف الذي خصص جناحا كاملا لها.

وعلى غرار الجمعيات الأهلية المهتمة بالتراث الشعبي وانتشارها في مصر، سنجد الحال نفسه عند الحديث عن متاحف التراث الشعبي، حيث تنتشر المتاحف التي تحوي تراث كل منطقة، على نحو ما نجده في «متحف التراث السيناوي» التابع لجمعية التراث السيناوي بالعريش والذي افتتح في عام 1990 بالجهود الذاتية ليعبر عن هوية التراث السيناوي لشمال سيناء من العادات والتقاليد وبعض الصناعات الحرفية والقضاء العرفي وفنون الشعر الشعبي. و»متحف طور سيناء» التابع لفرع ثقافة جنوب سيناء الذي أُنشئ في عام 1994 ليقوم باستكمال حلقة الحفاظ على التراث الشعبي السيناوي بجنوب سيناء. و»متحف التراث البدوي» التابع لديوان عام محافظة مطروح، وأُنشئ في عام 1983 ويحتوي أقساما لتوثيق وعرض الملابس والحلي والأحذية، والصناعات اليدوية وأدوات الزراعة وغيرها. ومن أهم المتاحف الإقليمية أيضًا «المتحف الإثنوجرافي» بالوادي الجديد الذي أسسته الأنثروبولوجية الراحلة دكتورة علية حسين وتم افتتاحه في 2002، ويضم تراث الواحات المصرية في كل من والداخلة والفرافرة وواحة سيوة، من أزياء تقليدية وحلي وفخار ومشغولات يدوية فضية وماكيتات تجسد العادات والتقاليد الواحاتية، قامت بتجميعها على مدار 50 عامًا من البحث العلمي للتراث الواحاتي. ومن المتاحف الإقليمية أيضًا «متحف البيت السيوي» التابع لمجلس مدينة سيوه، والذي أُنشئ في عام 1990 على نمط البيت السيوي التقليدي وتتجسد فيه حياة السيوي من أدوات الزراعة والملابس، وأواني الطعام وطرق الطهي، والفرن السيوي، وغيره من مقتنيات تعبر عن هوية أهل سيوة.

أما «متحف الفرافرة» بالوادي الجديد فيمثل نموذج المتاحف الخاصة، حيث إنه ملكية خاصة للفنان بدر عبد الغني، أُنشئ في عام 1985 على هيئة بيت واحاتي بسيط بخامات البيئة المحلية، ويضم أعمال فنية من الطين الصلصال والحجر الجيري، والخشب المختلف، والتحنيط من طيور وحيوانات وزواحف البيئة. وعلى هذا النحو نجد نماذج لمتاحف إقليمية أخرى كمتحف «التراث النوبي» الذي يسجل تاريخ النوبة، ويعد شاهدا على العصر بما يضمه من مقتنيات تراثية.

وفي إطار المتاحف الخاصة أيضا هناك «متحف تراث واحة البحرية» بمركز الباويطي الذي أُنشئ في عام 1995 بالجهود الذاتية للفنان محمود عيد، ويشتمل على نماذج لملابس سيدات أهل الواحات قديما، كما يضم نماذج للحلي القديمة المصنوعة من الذهب والفضة، ونماذج لفرح الواحات القديمة والهودج والطب الشعبي.. إلخ. ويعد متحف «الحوش الكنزي» بدراو بمحافظة أسوان من فئة المتاحف الخاصة أيضا، وقد أسسه محمد عيد في عام 1988 وهو عبارة عن منزل نوبي قديم يعرض نماذج فنية كمتحف مفتوح للحياة

اليومية فى النوبة القديمة.

2-6 مراكز الحرف التقليدية:

يشمل هذا القطاع مجموعة من المؤسسات المهتمة بالحرف التقليدية وفنون التشكيل الشعبي عامة. وهو كغيره من القطاعات متشعب ومنتشر بين عدة هيئات حكومية وغير حكومية. ومعظم مراكز هذا القطاع موزعة بين الهيئة العامة لقصور الثقافة، وقطاع الفنون التشكيلية. وفي مقدمة المراكز الخاصة بالهيئة العامة لقصور الثقافة نجد «إدارة الفنون التشكيلية والحرف البيئية» وهي إحدى وحدات الإدارة المركزية للشئون الفنية بالهيئة التي تأسست في عام 1982، والتي ارتبط إنشاؤها بالحفاظ على الحرف البيئية من الاندثار ورعاية الحرفيين الشعبيين، فضلا عن إنتاج حرف ذات طابع متميز، كما تحرص الإدارة على إعداد خطط وبرامج العمل في مجال الفنون التشكيلية والحرف البيئية وإحياء النشاطات الخاصة بها. وفي هذا الإطار أيضا هناك "قصر الحرف الفنية" التابع للهيئة أيضا، والذي تأسس في عام 1965، وقد بدأ كوحدة ثقافية فى منطقة ريفية على نظام العمارة الشعبية التى صممها المهندس الراحل حسن فتحي، وتهدف إلى مزاولة جميع الأنشطة الحرفية كالحصير، والكليم، والسجاد، والخزف، والخيامية، والزجاج.. إلخ. والمركز الأخير التابع للهيئة العامة لقصور الثقافة هو «قصر الإبداع الفني» الذي تأسس في عام 1987، وهو أحد القصور المتخصصة فى مجال: أشغال النحاس- أشغال الخرط العربي- أشغال الخيامية- أشغال الزجاج المعشق. وأنشئ بغرض الحفاظ على التراث الشعبي وتدريب الصبية على الحرف الفنية التقليدية.

أما المراكز التابعة لقطاع الفنون التشكيلية

بوزارة الثقافة فتتبع ما يعرف بمراكز الإنتاج الفني، وفي مقدمتها "مركز بحوث الفنون التقليدية والتراثية" الذي تأسس في عام 1967بغرض تأسيس جيل من الباحثين من خريجي الكليات والمعاهد الفنية لإعداد بحوث متخصصة في التراث الفني على أساس علمي، بجانب الإنتاج الفني المتميز، لتلبية احتياجات الدافع الفني بالدراسة والإبداع، والمساهمة فى إحياء التراث المهدد بالانقراض. ويقدم الفنانون بالمركز رؤى فنية منفذة بالرسم المباشر على القماش أو الزجاج أو السيراميك أو الطباعة بالشاشة الحريرية أو الاستسيك، أو بالرسم على الزجاج البلدي، واستخدام الجلد والخشب بغرض عمل مشغولات فنية من مفروشات ومعلقات بتصميمات مبتكرة بعيدة عن التكرار النمطي.

ويدخل في القسم الثاني بمراكز الإنتاج الفني بقطاع الفنون التشكيلية ثلاث مراكز متخصصة: الأول هو «مركز الفن والحياة» الذي يعود إنشاؤه لعام 1969 ليكون مركزا لإشعاع الفن والثقافة المصرية، ويحرص هذا المركز على إبراز النماذج التراثية خاصة في مجال الأزياء الشعبية من مختلف البيئات الثقافية. وفي الإطار نفسه هناك «دار النسجيات المُرسمَة» وهو أحد المراكز المتخصصة التي أُنشئت في عام 1970 من أجل إحياء التراث المصري ومسايرة التقدم والتغير الفني، وترجمته إلى نسيج مرسم، وتقديم حرفة يدوية ومنتج فني ذي قيمة وتقنية فنية عالية بمختلف أنواع وخامات الخيوط. ويدخل في إطار مراكز الإنتاج الفني لقطاع الفنون التشكيلية أيضا "مركز إحياء الحرف التقليدية" الذي تأسس في عام 1960 والذي تميز بدور فعال فى الحفاظ على التراث

الشعبي والنمط التقليدي للحرف دون الدخول فى التقنيات الحديثة. ومن ثم فهو يقوم على إعداد جيل مدرب على أصول الصنعة والنهضة العلمية والمحافظة على الحرف التقليدية سواء عن طريق توريثها بطريقة التعليم أو اقتنائها وحفظها فى المتحف الدائم الملحق بوكالة الغوري. والمركز الأخير في هذه المجموعة هو "مركز الحرف التقليدية بالفسطاط" الذي تأسس في عام 1985، وهو مركز ثقافي يهتم بنشر الفنون التقليدية والمحافظة عليها وتنميتها، ونشر الثقافة الفنية بين المشتغلين بحرفة الفخار والخزف، كما يقوم على الحفاظ على هوية فن الخزف المصري، ومن ثم فهو يعد استكمالا لمنظومة المراكز المعنية بالحرف التقليدية من حيث الحفاظ عليها واستمرار عملية التطوير.

وإذا انتقلنا إلى المراكز غير الحكومية المهتمة بالحرف التراثية سنرصد هنا –على سبيل المثال– «مركز رمسيس ويصا واصف للفنون» التابع لنقابة الفنانين التشكيليين، والذي أُنشئ في عام 1944 بغرض تقديم إنتاج مصري أصيل ينبع من الشعب المصري، بعيدا عن محاكاة الغير، عن طريق حرفة يدوية أساسها الإبداع وتنمية القدرات الإبداعية، فضلا عن العمل على تحسين مستوى الحياة فى القرية، وارتبطت الحرف بفنون النسيج بخيوط الصوف أو القطن والخزف، والباتيك. أما «معهد المشربية لتنمية فن بلادنا» فهو من المؤسسات الأهلية المهمة في تجربة إنتاج المنتجات التقليدية، وقد أسسه أسعد نديم في عام 1978 بغرض تكوين جيل من الفنانين والحرفيين يجيدون المهن التقليدية المختلفة، ويدرك أصولها بعيدا عن مفهومات السوق. ومن ثم فهو يقوم على الإنتاج والتدريب على الفنون والحرف التقليدية وتقديمها للجمهور.

2-7 مؤسسات الفنون الموسيقية والاستعراضية:

يهتم هذا القطاع بإعادة تقديم التراث الشعبي من خلال الفنون الموسيقية والاستعراضية واستلهام عناصر التراث لتقديمها للجمهور العام. ويأتي "البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية" التابع لوزارة الثقافة الذي تأسس في عام 1980 في مقدمة هذا القطاع الذي يتبع قطاع شئون الإنتاج الثقافي بالوزارة. ويضطلع البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية بمسؤولية تقديم كافة ألوان الخدمات الثقافية والفنية والترفيهية لجموع المواطنين على مختلف نوعياتهم وثقافاتهم، ليغطي أكبر مساحة من أرض الوطن وخارجه. وقد أسهم على مدى تاريخه في تأصيل وتطوير الفنون الشعبية والاستعراضية، ويقدم البيت الفني نشاطه من خلال فرق الفنون الشعبية والاستعراضية والسيرك القومي. كما يقوم بدور فعال فى تعريف دول العالم بالفنون الشعبية المصرية والعادات والتقاليد من خلال هذه الفنون. وتأتي "الفرقة القومية للفنون الشعبية" التي تأسست في عام 1960 على رأس الفرق الأصيلة التي يضمها البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية، والتي تنهض بتأصيل كافة الرقصات الشعبية بتعبيراتها الحركية وملابسها وأدوات الزينة من بيئتها

الأصلية، بما تشمله من عادات وتقاليد مصرية من كافة المدن والأقاليم وتمثل البيئة ومختلف الجماعات الشعبية لتقديمها للجمهور العام.

أما الفرقة الثانية التابعة لقطاع البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية فهي "فرقة رضا للفنون الشعبية" التي تأسست في عام 1959 وتعد أول فرقة مصرية لتقديم الرقصات والأغاني والملابس والاحتفالات الشعبية داخل مصر وخارجها، وبدأت كفرقة خاصة بالفنان محمود رضا، ثم انضمّت إلى الفرق التابعة للدولة في عام 1961. وفي العام ذاته تأسست "الفرقة الغنائية الاستعراضية" التي اهتمت بتقديم العروض الموسيقية الدرامية الغنائية بين المسرحية الغنائية والأوبريت، مع الاهتمام بالتراث المسرحي الغنائي المصري الذى قدمه الرواد الأوائل لفن الأوبريت.

أما "الفرقة القومية للموسيقى الشعبية" فقد تأسست في عام 1993 واهتمت بتقديم الموسيقى الشعبية المصرية الأصيلة، وتستعين بالفنانين الشعبيين كامتداد طبيعي لأعمال زكريا الحجاوي الذى قدم الفنانين الشعبيين، خاصة في سرادقات شهر رمضان وفى مولد الحسين ومولد السيدة زينب وغيرها من المناسبات الدينية والوطنية. ومن ثم يقع على عاتق هذه الفرقة إحياء التراث الموسيقى الشعبي المصري من منابعه، والحفاظ على الموسيقى والغناء الشعبي برونقه وسماته الخاصة.

وإلى جانب البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية، يبرز قطاع آخر في هذا المجال هو «الإدارة العامة للفنون الشعبية» -إحدى

> وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود استطاع الأساتذة والباحثون بالمعهد أن يؤسسوا لتخصصات علم الفولكلور، كما استطاعوا أن يحدثوا تغيرا ملحوظا فى رؤية المؤسسات التعليمية المصرية لهذا العلم بالتدريس انتدابا بها.

وحدات الإدارة المركزية للشئون الفنية- التابعة للهيئة العامة لقصور الثقافة والتي تأسست في عام 1985، وتقوم بالإشراف الفني على فرق الفنون الشعبية (حركية- آلات) على مستوى الجمهورية، وتعمل على مد هذه الفرق بالمدربين وتوفر الإمكانات المادية من الملابس والأكسسورات والأحذية والأدوات لهذه الفرق، كما تقوم الإدارة برعاية المواهب الفنية وتنظيم مسابقة سنوية تتبارى فيها هذه الفرق. وتقوم الإدارة بإنشاء المتاحف التى تضم كافة ألوان التراث الشعبي، كما تؤهل الفرق الممثلة لمصر دوليا للمشاركة فى كافة الاحتفالات والفعاليات الكبرى.

2-8 المؤسسات التعليمية:

يختص هذا القطاع بالمؤسسات التي أُنشئت خصيصا من أجل تعليم وتكوين كوادر متخصصة في جمع التراث الشعبي وحفظه وبحثه. وهي

> لدينا آلاف القطع التراثية الشعبية المتناثرة بين المتحف الزراعي التابع لوزارة الزراعة، ومتحف مركز الفنون الشعبية التابع لوزارة الثقافة، والمتحف الإثنوجرافي التابع للجمعية الجغرافية
>
> .

تتفاوت ما بين بعض المقررات الدراسية في صف دراسي إلى معهد متخصص يبدأ من مرحلة البكالوريوس حتى الحصول على درجة الدكتوراه.

وتشير خارطة التراث الشعبي في المراحل الأساسية من التعليم في مصر إلى عدم وجود منهج مباشر تحت اسم «التراث الشعبي» أو حول «التراث الشعبي». فمفهوم التراث الشعبي –بصورته المباشرة– غير وارد في كافة مناهج التدريس تقريبا، غير أننا قد نلمح إشارات من هنا أو هناك يمكننا إدخالها تجاوزا في مجال التراث الشعبي ضمن مناهج التدريس، على نحو ما نجده في المرحلة الثانوية التي يُدرس فيها رواية «عنتر بن شداد» للروائي محمد فريد أبو حديد، وهي رواية مستلهمة من سيرة عنترة الشعبية وليست السيرة نفسها. كما قد نجد في بعض مناهج اللغة العربية فصولا تتحدث عن الأمثال العربية والحكايات التي تحكى عنها. أما ما يتعلق بالعادات والتقاليد والمعارف والحرف وغيرها، فقد تأتي ضمنا في بعض موضوعات القراءة والنصوص في مراحل التعليم الأساسي، وهي شذرات لا تليق بأهمية تراثنا العريق.

أما المرحلة الجامعية، فيتم التركيز خلالها على العمل الميداني وجمع وتوثيق تراثنا الشعبي من الناس بالكلمة والصوت والصورة والفيديو. على حين ينتقل طالب الدراسات العليا لمرحلة جديدة ومهمة وهي مرحلة تحليل عناصر التراث الشعبي وتفسيره، بعد أن يكون قد شارك في جمعه وأرشفته، وأحيانا ممارسته. وقد تميزت هذه المرحلة بالانتباه المبكر للتراث الشعبي، بداية من عام 1941 الذي شهد مناقشة رسالة الدكتوراه لسهير القلماوي بقسم اللغة العربية بآداب القاهرة حول موضوع «ألف ليلة وليلة»، ثم أطروحة عبد الحميد يونس بالقسم والكلية نفسها حول «سيرة الظاهر بيبرس» (1946)، ثم الدكتوراه حول «السيرة الهلالية»(1950)، ثم كرسي الأدب الشعبي بآداب القاهرة (1957). وامتدت العلاقة بين المؤسسة الجامعية والتراث الشعبي ما عقدي الستينيات والسبعينيات ومطلع الثمانينيات مضيئة في إطار بحوث الماجستير والدكتوراه التي كان معظمها منصبا في مجال الأدب الشعبي، باعتبار أن كلية الآداب جامعة القاهرة كانت مركز الانطلاق الجامعي. وفي مطلع الثمانينيات ظهرت أول تجربة مباشرة لتدريس التراث الشعبي في معهد متخصص، عندما أُنشئ المعهد العالي للفنون الشعبية في عام 1981 لتدخل العلاقة الجامعية بالتراث الشعبي مرحلة

جديدة صاحبتها تطور في حركة التراث الشعبي في مصر خاصة، والمنطقة العربية عامة.

ويُعد «المعهد العالي للفنون الشعبية» التابع لأكاديمية الفنون بالقاهرة، هو المؤسسة العلمية الوحيدة في المنطقة العربية التي تقوم على تدريس التراث الشعبي كتخصص أساسي، وليس مجرد شعبة أو عدة مقررات في قسم على نحو ما شرحنا. والمعهد هو واحد من تسعة معاهد تضمها أكاديمية الفنون المصرية وهي: المعهد العالي للفنون المسرحية، والمعهد العالي للسينما، والمعهد العالي للباليه، والمعهد العالي للكونسيرفاتوار، والمعهد العالي للموسيقى العربية، والمعهد العالي للنقد الفني، والمعهد العالي لفنون الطفل، والمعهد العالي لترجمات الفنون والآداب والوسائط الفنية، ثم المعهد العالي للفنون الشعبية. وقد أنشئ – كما أشرنا– بقرار جمهوري في عام 1981. ومر بعدة مراحل منذ هذا التاريخ متعلقة بلائحته الداخلية، وتحول من معهد للدراسات العليا (عامان) فقط إلى معهد يمنح درجة البكالوريوس (أربع سنوات) أيضا. وفي عام 2008 صدرت لائحة جديدة للمعهد والتي حولت التخصصات إلى أقسام هي: 1– قسم فنون الأداء الشعبي، ويحتوي ثلاث شعب هي: شعبة الموسيقى الشعبية– شعبة الرقص الشعبي– شعبة المسرح الشعبي. 2– قسم الأدب الشعبي. 3– قسم فنون التشكيل الشعبي والثقافة المادية. 4–قسم العادات والمعتقدات والمعارف الشعبية. 5– قسم مناهج الفولكلور وتقنيات الحفظ. ويمنح المعهد درجات البكالوريوس ودبلوم الدراسات العليا، ودرجة الماجستير، ودرجة الدكتوراه في هذه التخصصات [6].

وعلى مدى أكثر من ثلاثة عقود استطاع الأساتذة والباحثون بالمعهد أن يؤسسوا لتخصصات علم الفولكلور، كما استطاعوا أن يحدثوا تغيرا ملحوظا فى رؤية المؤسسات التعليمية المصرية لهذا العلم بالتدريس انتدابا بها. وقد خرجت من المعهد عشرات الدراسات المتخصصة في التراث الشعبي على المستويين المصري والعربي. والمعهد هذا العام (2015) بصدد وضع نظام الساعات المعتمدة، وهذه المرحلة يستمر معها الأقسام الخمسة بالمعهد، مع تقسيم المواد الدراسية إلى ثلاثة مستويات؛ الأول: المواد الإجبارية والاختيارية التي يدرسها الطالب مع جميع طلبة الأكاديمية، الثاني: المواد الإجبارية والاختيارية التي يدرسها الطالب مع جميع طلاب المعهد، الثالث: المواد الإجبارية والاختيارية التي يدرسها الطالب ضمن القسم الذي سيتخصص به. وعلى هذا النحو يدخل المعهد مرحلة جديدة أكثر تطورا وجودة وتقدما في نظام التعليم في مجال التراث الشعبي.

كما ظهر اتجاه آخر في عقد التسعينيات للإفادة من التقارب بين الأنثروبولوجيا والفولكلور وإقامة شعبة أو قسم متخصص لهما على نحو ما نجده في "شعبة الأنثروبولوجيا والفولكلور" بقسم الاجتماع بكلية البنات جامعة عين شمس، والشعبة نفسها بكلية الآداب جامعة حلوان حيث يدرس الطلاب في هاتين الشعبتين كافة موضوعات التراث الشعبي، مع التركيز على الناحية الميدانية

وتوظيف المنهج الأنثروبولوجي في البحث. أما قسم الأنثروبولوجيا بآداب الإسكندرية فقد تجاوز فكرة تدريس مناهج الفولكلور بالقسم إلى إنشاء شعبة متخصصة لمتاحف التراث الشعبي في عام 2007.

غير أن خارطة تدريس التراث الشعبي لم تقتصر فقط على المعاهد والشعب المتخصصة فقط، بل امتدت لتشمل معاهد وكليات أخرى تدرس التراث الشعبي في مقرر أو بعض المقررات على نحو ما نجده في أقسام اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بكليات الآداب بالجامعات المختلفة، ومعهد البحوث والدراسات الأفريقية، وقسم علم الاجتماع وعلم الإنسان بالجامعة الأمريكية. والأمر نفسه بكليات الفنون التي تتجه نحو التجارب التطبيقية، وتوظيف عناصر التراث الشعبي التشكيلي في أعمال فنية، على نحو ما نجده في كليات الفنون الجميلة، والفنون التطبيقية، والتربية الفنية، والاقتصاد المنزلي. أما كلية التربية الموسيقية فقد ارتبط جانب من دراستها في بحث الموسيقى الشعبية وتوظيف عناصر منها، كما أسهمت كليات التربية الرياضية بجامعة حلوان في بحث بعض موضوعات الرقصات الشعبية والتعبير الحركي.

وفي خاتمة هذا العرض للوضع الراهن لحركة التراث الشعبي المصري، تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات التي عرضنا لها، لا تمثل حصرا شاملا، بل إننا حاولنا رصد الوضع الراهن من خلال بعض النماذج والأمثلة فقط لبعض المؤسسات ذات العلاقة، ومن ثم فإن هناك العديد من المؤسسات الأخرى التي تحتاج للتعريف والرصد، ولا يتسع المجال هنا لحصرها.

3- إشكالية الوضع الراهن للتراث الشعبي:

بعد الاطلاع على العرض السابق للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية بالدولة والتي ترتبط بعلاقات وطيدة بحركة التراث الشعبي المصري المعاصر، سنجد أن أهم عائق يقف تجاه تلك المؤسسات والقطاعات هو عدم التنسيق فيما بينها، بل يصل الأمر إلى حد عدم معرفة بعضها الآخر رغم وجودها أحيانا تحت مظلة واحدة كوزارة الثقافة.

وعلى سبيل المثال، فإن لدينا آلاف القطع التراثية الشعبية المتناثرة بين المتحف الزراعي التابع لوزارة الزراعة، ومتحف مركز الفنون الشعبية التابع لوزارة الثقافة، والمتحف الإثنوجرافي التابع للجمعية الجغرافية، فضلا عن المتاحف الإقليمية ذات الطابع البيئي الخاص بها. وباستعراض خصائصها، سنجد أن إدارة هذه المتاحف يغيب عنها رؤية التكامل فيما بينها، أو مجرد تبادل المعلومات حول المقتنيات المتناظرة، فضلا عن أن هذا القطاع يحتاج في مجمله لعناية خاصة من قبل الدولة نظرا لكون العديد من هذه المتاحف- سواء الحكومية أو الخاصة أو التابعة لجمعيات أهلية تحتفظ بمقتنيات نادرة وتتعرض من حين لآخر للتلف على نحو ما نجده في متحف الفنون الريفية" بالقناطر الخيرية بالقليوبية الذي افتتح ضمن مكونات قصر الحرف الفنية بكفر الشرفا في عام 1994، وقد تم تشوين مقتنياته نظرا لأن مبنى البيت الريفي آيل للسقوط.

أما إذا حاولنا توسيع النظرة للوضع الراهن

للتراث الشعبي لنتعرف على نسق العلاقات التي تربط المؤسسات، فلن نجد علاقة مثلا بين المؤسسات التعليمية أو البحثية التي تقوم على جمع وبحث التراث الشعبي، والمؤسسات التي تعمل في مجال الفنون الاستعراضية، اللهم إذا كان هناك باحث أو أكثر قد حالفه الحظ في الدراسة الأكاديمية وعمل أو كان يعمل بهذه القطاعات. ويبقى التساؤل: هل استفادت هذه القطاعات الإنتاجية سواء في مجال الحرف أو الاستعراض أو المتاحف بالجهد الأكاديمي؟ الإجابة في تقديرنا أن الاستفادة تكاد تكون معدومة، والدليل على ذلك افتقار العديد من الفنون الحركية والاستعراضية للمعرفة حول العادات والتقاليد والفنون الخاصة بالبيئات التي تعرض لها. كما لم تلجأ إلى المقتنيات المتحفية التي تعكس ثقافتنا الشعبية لتستفيد منها في تصميمات الأزياء أو الحلي أو غيرها. وقد لا يكون الأمر مرتبط بالإهمال أو عدم الدقة، بل بعدم المعرفة.

الأمر نفسه ينسحب على قطاع الجمعيات الأهلية المهتمة بالتراث الشعبي، والتي تحتاج لدعم قوي من الدولة للقيام بمهامها، وخاصة الجمعيات التي تقوم على عمل منتجات تراثية بيئية، والربط بينها لتكاتف الجهود لتحقيق أهدافها. أما مؤسسات التوجيه والمتابعة فإن أكثر ما يهمنا فيها هي «لجنة الفنون الشعبية» بالمجلس الأعلى للثقافة، والتي تضم خبراء التراث الشعبي في مصر، وهم الأكثر معرفة بتشعبات وعلاقات مؤسسات التراث الشعبي المصري، ومع ذلك فإن دورها لم يؤثر في شبكة المؤسسات المهتمة بالتراث الشعبي التأثير المنتظر في ربطها برؤية علمية وعملية مشتركة.

يبقى أن نشير إلى أن قطاع نشر التراث الشعبي هو الأكثر فاعلية بين شبكة المؤسسات التي أشرنا إليها، حيث نملك أهم وأعرق دورية متخصصة في التراث الشعبي «مجلة الفنون الشعبية»، وسلسلة متخصصة لإصدار كتب التراث الشعبي «سلسلة الدراسات الشعبية»، وعشرات الكتب والدراسات التي تصدر في دور نشر متعددة. فضلا عن آلاف الساعات المسجلة صوتيا ومرئيا بقطاعات الإذاعة والتليفزيون والمركز القومي للسينما وغيرها.

4-رؤية مستقبلية للوضع الراهن:

تشير الرؤية الحالية للوضع الراهن إلى أن جميع المؤسسات تخضع للوائح والقوانين التابعة لها، وتختلف فيما بينها من حيث الجهة الأكبر التى تتبعها. فاللوائح الخاصة بالمؤسسات التابعة لوزارة الثقافة تختلف عن اللوائح الخاصة بوزارة التربية والتعليم، أو التعليم العالي، أو الزراعة التى تختلف بدورها عن اللوائح الخاصة بالمؤسسات الأهلية (غير الحكومية). وبصفة عامة فإن الإجراءات القانونية الخاصة بالمؤسسات التابعة لوزارة الثقافة تحظى عادة بتفهم أكثر -وهو أمر طبيعي- لوظيفة التراث الشعبي وأهميته عن غيرها من المؤسسات بالوزارات الأخرى. كما أن معظم مؤسسات التراث الشعبي تتبع وزارة الثقافة المصرية وتشكل نسبة كبيرة منها.

وباستعراض الوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسات، سنجد أن بعضها قد يتشابه في

وظيفته، ويقوم بالدور نفسه تقريبا مثل مركز دراسات الفنون الشعبية، وأطلس الفولكلور، وأرشيف مركز الإبداع الشعبي، ووحدة التراث الشعبي بمركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي. كما أن متاحف التراث الشعبي على اختلاف أنواعها تقوم بالدور نفسه أيضًا وهو جمع وحفظ مقتنيات التراث الشعبي المصري، وكذا مراكز الحرف التقليدية. وهذه المؤسسات يمكن أن تقوم بوظائفها في مكانها بعد تفعيل دورها ماديا وإداريا، غير أنها في حاجة لإعادة هيكلة، بحيث يكون لدينا –على سبيل المثال– قطاع كبير تحت مسمى «التراث الشعبي أو اللا مادي» يندرج تحته قطاعات فرعية مثل: متاحف التراث الشعبي– الحرف التقليدية– جمع وتوثيق التراث الشعبي ونشره (سواء بالبحث أو عمل الأطالس أو قواعد البيانات.. إلخ).

وقد أصدر وزير الثقافة نهاية 2014 قرارا (7) بضم بعض هذه المؤسسات في وحدة تتبع وزير الثقافة مباشرة، تحمل اسم «وحدة صون التراث الشعبي»، وتشير المادة الأولى للقرار أن هذه الوحدة تختص بوضع الخطط والسياسات العامة المتعلقة بضمان استدامة التراث الثقافي المصري وتسجيل الفولكلور الوطني، وتهدف إلى تحديد هذا التراث وتوثيقه وإجراء البحوث بشأنه، والمحافظة عليه، وحمايته وتعزيزه، وإبرازه، ونقله، وإدارته، والترويج له، وإحياء

مختلف جوانب هذا التراث». ويتضح من هذا النص تأثره بأهداف اتفاقية التراث غير المادي التي أعلنتها اليونسكو، والتي أشرنا إليها في مقدمة البحث. وما يهمنا الإشارة إليه هنا، هو أن الوحدة التي صدر بشأنها القرار سيقوم بإدارتها مجلس أمناء برئاسة وزير الثقافة. ومن ثم فإن هذا القرار يؤكد التفات الدولة لأهمية التراث الشعبي والحفاظ عليه على هذا النحو الذي سيرعاه معالي وزير الثقافة مباشرة. غير أن القرار قد ورد في مادته الخامسة الفقرة التالية «تُشرف الوحدة على كافة المهام والأعمال التنفيذية والفنية للإدارات والوحدات التالية ومتابعتها من حيث التزامها بالخطة الموضوعة، وتكون قرارات تلك الوحدة نافذة مباشرة قبل تلك الجهات: الإدارة العامة للفنون الشعبية- أطلس المأثورات الشعبية المصرية- قصر ثقافة كفر الشرفا للحرف البيئية- مركز الحرف التقليدية بالفسطاط- الأرشيف المصري للحياة والمأثورات الشعبية- المركز القومي للمسرح والموسيقى والفنون الشعبية- البيت الفني للفنون الشعبية والاستعراضية- مركز دراسات الفنون الشعبية- دار النسجيات بحلوان.»

ورغم انتباه الدولة لأهمية الربط بين المؤسسات ذات العلاقة بالتراث الشعبي، فإن هذا القرار كان يحتاج للتعرف على شبكة المؤسسات المهتمة بالتراث الشعبي على النحو الذي عرضناه. كما كان يحتاج لمزيد من التأمل في وظيفة كل مؤسسة، فالمؤسسات الخاصة بالحرف التقليدية لا ينبغي أن تنضم في سياق واحد مع مؤسسات بحثية كمركز

رغم انتباه الدولة لأهمية الربط بين المؤسسات ذات العلاقة بالتراث الشعبي، فإن هذا القرار كان يحتاج للتعرف على شبكة المؤسسات المهتمة بالتراث الشعبي.

الفنون الشعبية وأطلس الفولكلور وكنا نفضل أن تنضم مؤسسات: أطلس الفولكلور- مركز الإبداع الشعبي (الأرشيف المصري للحياة والمأثورات الشعبية) إلى المركز الأعرق في المجال وهو مركز دراسات الفنون الشعبية ليتنامى أرشيفه وهو الأرشيف القومي الأساسي للدولة. أما المؤسسات الأخرى فتنضم مع غيرها من المؤسسات النظيرة على نحو ما عرضناه في هذه الدراسة. ولا يعني هذا أن تنتقل تلك المؤسسات في مكان واحد حيث سيتكلف هذا جهدا ووقتا كبيرين، فضلا عن أنه ضد مبدأ اللا مركزية التي نسعى لتطبيقها، بل تظل كل مؤسسة تقوم بدورها، ويتم الربط بينها إداريا من ناحية وبإنشاء قواعد للبيانات من ناحية أخرى.

كما ينبغي أن نفرق بين المؤسسات التي تقوم على إبداع منتجات حرفية وما يصاحب ذلك من احتياجات خاصة بالخامات والأدوات وغيرها، وتلك التي تهتم بتقديم فنون زمنية كالموسيقى

في تصورنا أن المراحل قبل الجامعية هي المراحل الخصبة التي نستطيع خلالها أن نعلم التلاميذ بعض المهارات المرتبطة بحرفنا التراثية كالفخار والصدف والجلود وأشغال الخوص.

الشعبية والرقص الشعبي وغيرها، وتلك التي تقوم بدراسة ومتابعة ما يتم من فعاليات.

وقد صدر قرار آخر بإنشاء اللجنة العليا للتراث الثقافي غير المادي تضم خبراء التراث الشعبي في مصر فضلا عن المسؤولين عن قطاعات وزارة الثقافة، وقد سعت هذه اللجنة بدأب على تكوين منظومة تضم هذه المؤسسات في أرشيف وطني. ولا يزال العمل جاريا رغم توقفه بعض الوقت، الأمل معقود على هذه اللجنة لعمل شبكة العلاقات المرجوة بين مؤسسات الدولة المهتمة بالتراث الشعبي، لتتوحد الخارطة في التناغم الذي نأمله.

4-4 رؤية لمسألة تعليم التراث الشعبي:

هناك سؤال مهم يجب طرحه في مسألة التعليم والتراث الشعبي: هل استفادت المؤسسات التعليمية من مؤسسات التراث الشعبي كمراكز الحرف والمتاحف وفنون العرض وغيرها؟ والإجابة نعم استفادت المؤسسات التعليمية من هذه المؤسسات -نسبيا- وينعكس هذا الاهتمام في كم الدراسات الأكاديمية التي تناولتها، والخبرات الخاصة بالفنانين الشعبيين والحرفيين التقليديين ومتاحف التراث الشعبي وغيرها.

أما التجربة المصرية في نقل التراث الشعبي للأجيال عن طريق التعليم فهي تحفل بالعديد من الإشكاليات التي تتجاوز مجرد الرصد، إلى مرحلة التفكير في النتائج. ومن ثم فالتساؤل يتمحور في: ما هي النتائج التي حققتها دراسة التراث الشعبي في مناهج التعليم الرسمي وغير الرسمي؟ فإذا كانت الإجابة تتعلق بكم الدراسات الأكاديمية، فإن هذا الكم لم يحقق الهدف المرجو وهو ربط المواطن المصري بتراثه الشعبي وهويته. فالواقع -على سبيل المثال- يشير إلى اندثار الحرف التقليدية يوما بعد يوم، وفقدان للعديد من عاداتنا الشعبية وتقاليدنا القائمة على أسس أخلاقية وإبداعية في آن واحد.

في تصورنا أن المراحل قبل الجامعية هي المراحل الخصبة التي نستطيع خلالها أن نعلم التلاميذ بعض المهارات المرتبطة بحرفنا التراثية كالفخار والصدف والجلود وأشغال الخوص وإعداد الأطعمة، وبعض الفنون الموسيقية التقليدية والحركية، كما يمكننا أن نعيد -من خلالهم- إحياء الألعاب الشعبية التي كادت أن تندثر، وهكذا. إذ أن المشكلة الرئيسية هي غياب الوعي لمفهوم التراث الشعبي ووظيفته في مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، ومن ثم فقد تسبب ذلك في جعل تدريس التراث الشعبي في الجامعة غريب على الطلاب.

ولعل النظرة المستقبلية المرتبطة بإشكالية

التعليم والتراث الشعبي، مرتبطة بداية بالتعرف الدقيق على خارطة التراث الشعبي في جميع المراحل الدراسية، منذ سنوات ما قبل المدرسة مرورا بالتعليم الأساسي، وانتهاء بالمرحلة الجامعية والدراسات العليا. المسألة تحتاج إلى قاعدة بيانات متخصصة للوقوف على مجمل المواد التي يتلقاها الطالب خلال دراسته، لنتعرف على كم المدخلات (المقررات الدراسية)، حتى نستطيع تقييم المخرجات (نتائج ما تم تعلمه)، ومن ثم نستطيع أن نضع تخطيطا دقيقا ليكون التراث الشعبي جزءا من المكونات الثقافية للطالب أثناء مراحل دراسته [8].

أما النقطة الأخيرة الرئيسية في النظرة المستقبلية التي نطرحها هنا هي أن يرتبط العنصر التراثي في المراحل التعليمية بالبعد الميداني والتطبيقي قدر الإمكان. كما أننا في حاجة لأن نطور في مناهج التعليم ذات الصلة بالتراث الشعبي لتواكب العصر، إذ أن التقدم التقني في مجال السينما والإعلام المرئي عامة، قد تجاوز حالات الحكي التقليدي حول الكائنات الخرافية التي كنا ننبهر بأدوارها، إذ أن السينما برعت في تقديم هذه الحكايات بصورة أثارت انتباه الطفل والشباب العربي عامة. وأتصور أن جزءا من حل الإشكالية قد يكون في مشاركة التلاميذ والشباب في العملية التراثية –إن صح التعبير– بدلا من أن يكونوا مستقبلين فقط، إذ يمكننا أن نكلف طلاب المدارس والجامعات (بمن فيهم الطلبة غير المتخصصين في الآداب والفنون) بجمع وتدوين الحكايات الشعبية، والأمثال، والألغاز؛ يمكنهم أن يسجلوا لنا الألعاب الشعبية التي يمارسونها، أو التي كان يمارسها آباؤهم، كما يمكنهم أن يجمعوا لنا المقتنيات الشعبية المنزلية ويؤسسون متحفا شعبيا قوميا بأيديهم، بل إن تقنيات التصوير الحديثة التي أصبحت متوفرة مع الشباب الآن قد تفيد في توظيفها في إطار تسجيل الظواهر الفولكلورية بعد قدر من التدريب. خلاصة القول، يمكننا أن نجعل تعليم التراث الشعبي أقرب إلى التفاعل والمشاركة منه إلى التلقين.

أما النقطة الأخيرة في هذا الإطار فهي إعادة هيكلة المؤسسة الأكاديمية الوحيدة في مجال التراث الشعبي وهي «المعهد العالي للفنون الشعبية». وهذا المعهد يتبع –كما أشرنا– لأكاديمية الفنون والتي تتبع بدورها وزارة الثقافة. ونرى أن هذه الأكاديمية العملاقة – كمؤسسة تعليمية– ينبغي أن تنتقل تبعيتها إلى وزارة التعليم العالي شأنها شأن باقي الجامعات المصرية، حتى تنال الدعم اللازم لها، ولتحقق الغرض منها كمؤسسة تعليمية. وقد شهدت محاولات نقل تبعيتها للتعليم العالي بعض الأفكار التي لم تتحقق حتى الآن.

المصادر والمراجع:

(1) اليونسكو. اتفاقية بشأن حماية التراث الثقافي غير المادي.– باريس: اليونسكو، 2003.– (MISC/2003/CH/14 REV.)

(2) أقمنا خلال عام 2012 عدة ورش في إطار التدريب على اتفاقية التراث غير المادي التي أعلنتها

اليونسكو في عدة دول عربية على النحو التالي:

- إعداد الملفات الخاصة بترشيح عناصر من التراث الثقافي غير المادي على قوائم اليونسكو".- المرحلة الثالثة من مشروع MEDLIHER ميدليهر (اليونسكو- الاتحاد الأوروبي)- القاهرة- الفترة من 28-24 نوفمبر 2012.
- تطبيق اتفاقية عام 2003 حول صون التراث الثقافي غير المادي".- القاهرة: مكتب اليونسكو (لجنة التراث الثقافي اللا مادي).- الفترة من 11 حتى 15 نوفمير 2012.- (مسرح الهناجر- دار الأوبرا).
- الورشة التدريبية لإعداد الملفات الخاصة بترشيح عناصر من التراث الثقافي غير المادي على قوائم اليونسكو.- عمان: المرحلة الثالثة من مشروع MEDLIHER ميدليهر (اليونسكو- الاتحاد الأوروبي)- الفترة من 7 حتى 11 أكتوبر 2012.- (فندق لاند مارك- عمان).
- ورشة عمل قوائم حصر التراث غير المادي بمحافظة دمياط.- دمياط: المرحلة الثالثة من مشروع MEDLIHER ميدليهر (اليونسكو- الاتحاد الأوروبي)- الفترة من 14 يوليو-28 يوليو 2012.- (أوتيل بوريفاج-رأس البر).
- ورشة عمل التراث الثقافي غير المادي وقوائم حصر الشعر الشعبي اللبناني.- بيروت: مشروع ميدليهر (اليونسكو- الاتحاد الأوروبي)- الفترة من 28 يونيو-3 يوليو 2012.- (أوتيل البستان-بيت مري- بيروت).

(3) انظر على سبيل المثال: أدلة العمل الميداني التي أشرف عليها محمد الجوهري في مجالات العادات والتقاليد والمعارف الشعبية، والثقافة المادية. وعلياء شكري حول عادات الطعام. ومحمد عمران حول الموسيقى الشعبية.

(4) انظر: مصطفى جاد. أطلس دراسات التراث الشعبي.- القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، 2005.

(5) انظر: الهيئة العامة لقصور الثقافة:

- أطلس المأثورات الشعبية المصرية: آلات الموسيقا الشعبية.- المجلد الثاني.- القاهرة: الهيئة، أطلس المأثورات الشعبية، 2007.- ص 300.
- أطلس المأثورات الشعبية المصرية: الخبز.- المجلد الأول.- القاهرة: الهيئة، أطلس المأثورات الشعبية، 2006.- ص267.

(6) مصطفى جاد. مكنز الفولكلور.- القاهرة: المكتبة الأكاديمية، مج1(2006)، مج2(2008). وقد حصل المكنز على جائزة الأليكسو للتراث غير المادي في عام 2014.

(7) انظر اللائحة الداخلية للمعهد العالي للفنون الشعبية بأكاديمية الفنون (وثيقة غير منشورة)، وكذا لائحة الساعات المعتمدة بالصحيفة الرسمية.

(8) انظر قرار وزير الثقافة، رئيس المجلس الأعلى للثقافة رقم (963) لسنة 2014.

(9) انظر: مصطفى جاد. التراث الشعبي والتعليم الجامعي.- المأثورات الشعبية (الدوحة).- س22، ع84 (أكتوبر، 2013).- ص89-73.

(10) محمد الجوهري. المأثورات الشعبية في التعليم.- المأثورات الشعبية (الدوحة).- س22، ع84 (أكتوبر، 2013).- ص55.